الجـــزء الأول

الأنماط التقليدية لاختزان واسترجاع المعلومات

الفصـــل الأول

الإعداد البيبليوجرافى لمقتنيات المكتبة

أساسيات الإعداد البيبليوجرافى :

الإعداد البيبليوجرافى يستهدف الاستيعاب المنظم للإضافات الجديدة من الكتب داخل النظم المعمول بها حيال المقتنيات التى سبقتها . وبالطبع مايقال عن الكتب ينسحب أيضاً على مواد تسجيل المعرفة ، وتناقلها ، والتعريف بها ـــ أو مايمكن إجماله تحت لفظة : أوعية المعرفة ، أو مصادر المعلومات مما يستقر فى النهاية داخل المكتبات .

وهذا يعنى أن وجود أوعية المعرفة ثم تجميعها فى مكتبات غالباً مايسبق الإعداد البيبليوجرافى لها ، وذلك بحيث نصفها فرادى : فنعرف بها ، أو نيسر التحقق من خصائصها . أو ندل عليها لمن أراد الوصول إليها . أو نجمع بين المتشابه منها حيث يتوحد الموضوع ، أو يتقارب المستوى القرائى ، أو تاريخ النشر ، أو مكان النشر ـــ أو أى معيار آخر يسمح بجمع المتشابه معاً .

وهذا الجمع للمتشابه معا يتم بقصد الحصر ، أو بقصد الانتقاء والتخير ، أو بقصد المقارنة ... الخ .

obeikandl.com

أى أن الكتاب أو المخطوط أو المطبوع أو الخريطة أو الوثيقة أو الفيلم أو الصورة أو القصاصة أو الوريقة .. الخ . طالما أن كلا منها معرض لأن يبتلع داخل تجميع ، أو ينسى على حين يذكر غيره ، أو يضاف إلى حيث استقرت من قبل آحاد أخرى مشابهة ــ إذن فهو فى حاجة إلى إجراء يعده لكى يستوعب دون أن يضيع ، ويذكر دون أن ينسى ، ويعرف قبل أن يرى .

ــ فهناك توثيق له قبل استيعابه : حيث يفهرس أو يدرج فى كتالوج ، أو قائمة ، أو سجل منهجى من نوع ما .

ــ وهناك حصيلة لما أدرجناه ، وهى الفهارس والقوائم والبيبليوجرافيات .

ــ وهناك نشر وإعلام بيبليوجرافى يتيح لنا أن نرى ونقيم ونقارن بدون أن يكون الكتاب بالضرورة بين أيدينا .

١ ــ إذن فمن أساسيات الإعداد البيبليوجرافى أن يوجد تجميع لآحاد من الإنتاج الفكرى : نصوص ، أو وثائق ، أو مواد .. الخ .
أى أوعية لأفكار ، أو مصادر لمعلومات .

ولما كان من النادر (الآن على الأقل) أن نجد موضوعات مقفلة ــ أى انتهى وانقضى بالنسبة لها كل نشاط تجميعى ــ بحيث لاتنمو لأكثر مما وصلت إليه فى الماضى .

ولما كان من النادر (حين توجد مثل هذه المجموعات المقفلة) أن تلقى من الاهتمام والعناية مثل ماتلقاه مجموعات المواد الحية سواء فى التداول أو الإطلاع ، أو فى الملاحقة والمتابعة لإنتاج يتجدد بطبيعته : مثال ذلك ماتخرجه المطابع ، أو ماتنشره دولة .ــ أو الملاحقة لتجميع يتزايد بطبيعته : ومثال ذلك ماتضيفه مكتبة لمقتنياتها ، أو مايعرضه متجر كتب للتعريف بما جد لديه ، أو مايستقر تباعاً فى دار محفوظات تخدم جهات رسمية نشطة .

٢ ــ إذن فمن أساسيات الإعداد البيبليوجرافى : التتابع ــ والتجديد ــ والاستمرار :

حيث تصدر نسبة عالية من البيبليوجرافيات بصفة دورية أو تصدر ملحقات تكمل بها مايستجد على تجميع سابق ، أو يعاد إصدار بيبليوجرافية سبق نشرها ثم عدلت بعد مراجعتها لتخرج فى طبعة جديدة أو مزيدة إلى آخره .

ومع الاستمرار (ولو قصر مداه) لابد من تشابه طريقة الاعداد للمفردات الداخلة فى تجميع واحد يحتويها : ومن هنا كانت ضرورة وحدة التطبيق .

وهذا يعنى أشياء كثيرة :

(أ) إما وضع قواعد ونظم وتقنينات موحدة لوصف المفردات ، أو لترقيمها أو لاتباعها لتسميات اصطلاحية تدل عليها .

(ب) أو تدريب العاملين فى الوصف (وهذه فهرسة وصفية) ، أو فى الترقيم (وهذا تصنيف) أو فى التسمية (وهذا تحديد لرؤوس الموضوعات) بحيث نضمن أن يخرجوا فى النهاية بأدوات عمل موحدة ــ وخبرات باستخدامها موحدة هى الأخرى .

(جـ) أو قد يعني الحرص على وحدة التطبيق إعادة فهرسة بعض المواد التى سبق أن فهرست من قبل ، أو إعادة تصنيف مواد صنفت من قبل – أى أنها أعدت من قبل وفق تطبيقات قديمة نعدل عنها الآن فنحاول أن نبذل الجهد فى إعداد جديد لكى نطوعها لنظمنا وقواعدنا ولوائحنا وتصانيفنا الجديدة . وكل هذا فى سبيل وحدة التطبيق ومن ثم تشابه الإنتاج البيبليوجرافى وتواتره داخل قوالب متعارفة .

٣ ــ إذن فمن أساسيات الإعداد البيبليوجرافى : إستقرار النظم من أجل وحدة التطبيق ولايعنى هذا جمود النظم دون المراجعة أو التعديل .

وليس الإعداد البيبليوجرافى نشاطاً يبذل لذاته ــ وإلا لكان مجرد مران عقلى غير هادف ، ولما جاز لنا عندئذ أن نستبيح مايتطلبه من مال ووقت وجهد . فإن الجهد عادة شاق : يبذله أحياناً أفراد ، بينما يبذله فى أحيان أخرى أكثر وأكبر جماعات أو لجان أو مؤسسات بيبليوجرافية فى جملتها ــ ولكن يلونها أحياناً أنها :

(أ) تربوية لصالح الدارسين أو لصالح المعلمين والمكتبيين .

(ب) أو تخصصية لصالح الاخصائى والممارس والخبير .

(جـ) أو قومية لصالح التراث الفكرى ماضيه وحاضره ، وربما شغلت نفسها بالحاضر أضعاف ماشغلت به نفسها فى الماضى .

(د) أو تجارية تعرف مدى حاجة الناس (أو بعض الناس) إلى متابعة التعرف على بعض الإنتاج الفكرى فى مدة بالذات ، أو فى سوق بعينها للنشر ، أو داخل لغة بالذات ، فتنتج تلك الجبهة التجارية ماأعدته من قوائم ببليوجرافية (عن كتب أو عن مجلات أو مقالات أو مخطوطات أو أطروحات أو مراجع أو خرائط ... الخ) .ـــ فتصبح تلك القوائم سلعة رائجة .

٤ ـــ إذن فمن أساسيات الإعداد البيبليوجرافى أن يكون هادفاً لغاية : ومثال ذلك :

(أ) هدفه تعريف الآحاد داخل تجميعاته ـــ أى أن هدفه هو الإعلام البيبليوجرافى .

(ب) أو هدفه مساعدة التداول ـــ أى زيادة الانتفاع بالإنتاج الفكرى ، كتنشيط الخدمات المكتبية مثلا ، أو مساعدة البحث فى مراكز البحوث ، أو مساندة البحث الفردى .

ولما كان الإعداد البيبليوجرافى هو الهدف النهائى لكل عمليات الإعداد التى تسبقه بحيث نصل إلى التعريف بإنتاج عقلى بالذات ، أى التعريف به مخصصاً ولو داخل تجميع .

ولما كانت وحدة التطبيق (عند الوصف ـــ وعند الترتيب ـــ وعند التصنيف ـــ وعند الإحالة ـــ وعند الاتباع لرؤوس الموضوعات (كلها تتطلب نهاية صغرى على الأقل من المهارات عند القائم بهذا كله .

ولما كان ترتيب العناصر يتم فى أنماط خاصة ، وكان استعمال المختصرات عند وصف المادة المدرجة شائعاً ، وكانت القدرة على البحث وتعقب النص البيبليوجرافى حتى إيجاده يفترض وجودها عند الباحث لكى يحقق الغرض الذى دفع به إلى استعمال الفهارس أو البيبليوجرافية لخدمة بحثه ...

٥ ـــ لذلك كله فإن من أساسيات الإعداد البيبليوجرافى إفتراض الكفاءة عند المنتفعين في استعمالهم لما ينتجه البيبليوجرافيون – أو على الأقل ضمان تحقيق مستوى هذه الكفاءة خلال الشرح فى مقدمات البيبليوجرافيات المطبوعة ، أو خلال

تدريب المنتفعين بحيث يحققون نهاية صغرى على الأقل من هذه الكفاءة : ومثال ذلك مايحدث فى المدارس والمعاهد حين يدرب الطلاب على المهارات البيبليوجرافية فى دروس عملية تطبيقية .

هذا وإلا ضاعت سدى الجهود المبذولة فى الإعداد البيبليوجرافى ، لأنها اصطلحت على رموز وترتيبات مبهمة بالنسبة للمقصودين بالنفع .

* * *

التقنين رغم تعدد الأنماط :

كانت هذه هى أساسيات الإعداد البيبليوجرافى الذى تمارسه المكتبات حيال مقتنياتها التى تنمو عادة باستمرار ، والتى تترابط فى تجميعات ، وتتخذ حيالها تطبيقات مدروسة ومجربة ، استقرت ووحدت ضماناً لتشابه الإنتاج فى فهارس وفى قوائم ، وضماناً لتشابه الفهم من جماعات المنتفعين حين يقدم الجهد البيبليوجرافى إليهم .

وإن وحدة التطبيق فى الإعداد البيبليوجرافى تتطلب إيجاد وتطوير النظم التالية بكل تقنياتها لصالح المفهرس والبيبليوجرافى :

١ ــ قواعد اختيار المداخل ، وصياغتها بعد اختيارها .

٢ ــ قواعد الوصف البيبليوجرافى للكتب ــ ولغير الكتب من المواد (سواء مطبوعة ، أو مخطوطة ، أو مستنسخة ، أو مصورة ، أو مسجلة ... الخ) .

٣ ــ نظم التصنيف للمعرفة (أو التصنيف لموضوعات تخصصية محدودة) مع مايصحب التصنيف من كشاف هجائى ييسر استعماله .

٤ ــ قوائم رؤوس الموضوعات ــ بكل ماتستوجبه من عناية فى اختيار الرؤوس ، وصياغتها ، وتجزيئها ، والإحالة منها أو إليها .

٥ ــ قواعد صف البطاقات بالفهارس .

ولكن ليس تقنين قواعد الفهرسة أو نظم التصنيف ، وليس الحرص على وحدة التطبيق قدراً على المفهرس ولا قيداً على حريته . ففى وسعه أن يختار النمط الذى يفضل

الأخذ به قبل أن يبدأ التطبيق ــ وكل ماهنالك هو أن عليه أن يلتزم فيما بعد بما اختاره ــ إلا إذا قرر أن يمر بعملية تغيير شامل من نمط اتبعه فى الماضى بالنسبة لكتبه ومجموعاته إلى نمط آخر جديد على قرائه ، رغم ماقد يفرضه عليه ذلك التغيير من جهد ووقت وتكاليف .

ولتوضيح هذه النقطة أسوق الأمثلة التالية :

(أ) نظم التصنيف المتاحة قد تتعدد – وعلى المكتبيين (والمصنفين منهم خاصة) أن يتخيروا من بينها بحرص من يدرك تماماً نقط المفاضلة بين تصنيفين أو أكثر وذلك بحيث :

* يراعى كل منهم حجم مجموعاته حالياً ، وإمكانيات نموها مستقبلا ، وما إذا كانت رفوفها مفتوحة أم مغلقة .

* ويراعى مستوى احتياجات ومدارك من سوف يطبق التصنيف من أجلهم .

* ويراعى مدى سعة نظام التصنيف حالياً ، وإمكانيات مراجعته وتجديده للإبقاء عليه حياً ومسايراً لواقع المعرفة البشرية بعامة ، أو مسايراً لواقع تخصص بعينه كلما نما ذلك التخصص وتطور .

* ويراعى الميزات العملية لنظام التصنيف مثل خدمته لغايات التحليل ، والتركيب ، والتجزىء ، والتذكر ، والشروح ، والإحالات إلى آخره .

ولكن حين نختار نظاماً للتصنيف فلنحرص على عدم تشويهه بتبسيطات أو اختزالات تناقض المنطق الذى أملاه بادىء ذى بدء ، أو مسخه بتعديلات لا لزوم لها ، أو لعلها تكرر شيئاً يوفره نظام التصنيف نفسه ، أو تتضارب مع تطبيق سبق أن استقر ونجح بين أيدى من يتقنون استعمال ذلك التصنيف وتطويعه لما أريد له أن يؤديه .

وثم مثال آخر لتعدد الأنماط :

(ب) أشكال الفهارس قد تتعدد ، وطرق ترتيب البطاقات فيها قد تتعدد كذلك .

* فمن حيث الشكل هناك الفهرس البطاق ، والفهرس المطبوع ، والفهرس المحزوم .

* ومن حيث طرق الترتيب كانت هناك محاورات طويلة حول قضية الفهرس المعجمى والفهارس المجزأة ــ أى النوعين أصلح ؟

* وكانت الفئة الأخيرة (أى الفهارس المجزأة) تثير تساؤلات حول ما إذا كان من الأفضل أن ترتب هجائياً بالمؤلف على حدة ، وبالعنوان على حدة ، وبرؤوس الموضوعات على حدة ؟

ــ أم هل ندمج النوعين الأولين معاً (مؤلف وعنوان) ؟

ــ أم هل نجعل الفهرس الموضوعى مصنفاً بدون ما حاجة لرؤوس الموضوعات ؟

ــ أم هل نجعل الجزء التصنيفى فى قائمة الرفوف فقط ؟

ــ أم هل نتحلل من تقنين رؤوس الموضوعات ونكتفى بكشاف هجائى لفهرس مصنف ؟... الخ .

فإذا استقر رأى المفهرس على اختيار نمط لفهارسه من بين الأنماط المتعددة المتاحة ، إذن فيلتزم به ــ وذلك بعد أن يكون قد قلب فى ذهنه كل الاحتياجات المتوقعة منه ، وكل احتمالات سهولة الاستعمال أو صعوبته ، أو تعذره .

إذن فهناك اختيار حر ــ ولكن يتبعه إلتزام دقيق بعد الاختيار .

* * *

الفهرسة لأجل الاستعمال :

ورغم هذا الالتزام من جانب المكتبيين نحو وحدة التطبيق وتواتره في أنماط تنتج عنها مفردات تتشابه تفصيلاتها وصفاً وترتيباً وتجميعاً فى الفهارس وفى البيبليوجرافيات ، إلا أنهم دأبوا منذ بداية الثلاثينات فى القرن الحالى على إتخاذ كل السبل لتجنب ماأسموه « الفهرسة لذاتها » .

بمعنى أنه إذا كانتِ الفهرسة (وصفية وموضوعية) ، والتصنيف (الواسع أو الدقيق) كلها وسائل لاختزان واسترجاع أوعية حفظ المعرفة وتناقلها وتداولها ــ من

كتب ومطبوعات ومواد اخرى غير المطبوعات ،ـــ إذن فلنسأل أنفسنا لمن نختزن ولمن نسترجع ؟ هل نتخذ نفس الإجراءات حيال كل كتاب أياً كان نوع القارىء الذى سوف ينتفع به ؟

من هنا بدأت الدراسات على نوعيات المنتفعين بفهارس المكتبة ، وعلى أغراض الاستعمال لمقتنيات المكتبة ـــ ومن ثم على عادات القراء والباحثين فى الانتفاع بالأدوات البيبليوجرافية داخل المكتبة وخارجها : أى دراسات على « الفهرسة لأجل الاستعمال » .

وكان من نتائج هذه الدراسات على الفهرسة ، محاولات لتحرير إجراءاتها من الالتزامات المرهقة التى تفرضها الرغبة في توحيد الشكل ، واكتمال الوصف البيبليوجرافى . ولقد نجح هذا الاتجاه الجديد فى تحقيق قدر لابأس به من التبسيط المطلوب . كما اتخذت خطوات حازمة لمنع فهارس المكتبات من أن تكرر داخل نفسها المعلومات التي تحتويها الكشافات والبيبليوجرافيات المطبوعة . وبذلك أصبح التخصص أكثر وضوحاً بين المعلومات التى أصل إليها عن طريق استعمال فهرسة المكتبة ، والمعلومات الأخرى الأكبر حجماً والأفسح مجالا التى يمكن أن أصل إليها عن طريق استعمال المراجع البيبليوجرافية التى يمكن أن تستقر هى الأخرى ضمن مقتنيات المكتبة .

أولاً – الفهرسة الانتقائية :

ومن الاتجاهات الجديدة التى صحبت التبسيط فى الفهرسة :

١ ـــ حين تختصر بعض عناصر الوصف البيبليوجرافى أو تحذف فى بطاقات الفهرسة المبسطة ، أو فى بعض القوائم البيبليوجرافية التى تجمعها أو تصدرها المكتبة ـــ إذن فلتوضع قواعد التبسيط وقد حددت فيها العناصر التى تحذف ، والمواقف التي يتم فيها حذفها : كيف ، ولماذا ، ومتى ؟

٢ ـــ ظهر مايمكن أن نسميه « بالفهرسة الإنتقائية » Selective Cataloguing أو الفهرسة الخاصة ـــ حيث تعامل بعض أنواع المواد عند الفهرسة الوصفية بدرجات من التبسيط أو التفصيل وفق ماتقتضيه طبيعة استعمالاتها : ومن أمثلة ذلك :

(أ) التبسيط بالنسبة للنشرات ، والرسائل الجامعية (أى الأطروحات) ، والقصص ، والكتب المدرسية .

(ب) والتفصيل بالنسبة للمخطوطات وللكتب النادرة من أوائل الطباعة . ومعنى هذا تطبيق إجراءات بعينها لكتب بعينها وفق الاستعمالات المتوقعة لكل نوع على حدة .

ومع ذلك فهناك حدود لايمكن تخطيها فى هذا الصدد ، وإلا أدى الإغراق فى الاقتصاد إلى إتلاف الغاية المرجوة من التنظيم البيبليوجرافى المطلوب . إذ ما الفائدة من إقتناء الكتب والمطبوعات (وغيرها من أوعية المعلومات) إذا لم نضمن سهولة إيجادها واستعمالها من جديد ؟ وما الفائدة من حذف بيانات بيبليوجرافية لن يلبث القارىء أن يحتاج إليها فيعاود البحث عنها مرة بعد مرة ؟ــ فالمكتبيون لم يتوفر بعد لديهم من الأدلة العددية عن استعمال الفهارس مايكفى للمجازفة بإدخال تغييرات قد يترتب عليها إتلاف الخدمة المكتبية لسنوات كثيرة مقبلة . وهذا الحذر فى حد ذاته محمود حتى يثبت العكس .

ولتستمر مع ذلك بحوث المكتبيين على الفهارس على ضوء أى من التساؤلات التالية ، أو على ضوئها مجتمعة :

فعلى أساس تسليمنا بأن الفهرس أداة لإيجاد الكتاب الفرد عن طريق أى مدخل للبحث عنه ــ ، نريد بجانب ذلك أن نقرر :

١ ــ هل هو أداة للوصف البيبليوجرافى الكامل للكتب بحيث لايحق لنا تبسيط الفهرسة ــ أى هل هو بيبليوجرافيا مفصلة نتوقع منها الإجابة عن الأسئلة التى تدور حول الخصائص البيبليوجرافية للكتاب الذى نقتنيه ؟

٢ ــ أم هل الفهرس حصر موضوعى كامل لكل ماتحويه المكتبة حول موضوع بالذات ؟ــ بما فى ذلك البطاقات التحليلية لأجزاء الكتب وربما لمقالات الدوريات ــ أى هل الفهرس مرجع أو كشاف موضوعى ؟ــ وفى هذه الحالة تكون وحدتنا عند البحث فيه هى رأس الموضوع بكل ماينـدرج تحته من بطاقات ، أو رقم التصنيف بكل ما يجتمع تحته ــ سواء فى ذلك المطبوع بأكمله أو أجزاء مخصصة منه تعالج موضوعاً بعينه .

فأما عن السؤال الأول فقد سبق أن ذكرت بعض مواطن استعمال الفهارس التى قد لانحتاج فيها إلى تفصيل المعلومات البيبليوجرافية عن فئات بالذات من المواد ، لأن طبيعة إستعمالها لاتبرر التفصيل الوصفى مع ماقد يستتبعه من جهد ومن نفقات .

وأما السؤال الثانى فسوف أتناول الإجابة عليه فى دراسة تفصيلية لما أسميته « الفهرسة النوعية » ، ثم أتبعها بعد ذلك بالحديث عن الفهرسة التحليلية .

ثانياً ــ الفهرسة « النوعية » :

(ولانعنى بها بالضبط ماتعنيه من قبل وحتى الآن الفهرسة الموضوعية) .

وإن من مشكلات الفهرسة الموضوعية أنها عوملت على أسس تصلح أصلاً للفهرسة الوصفية ، بمعنى محاولة التقنين والتعميم داخل قوالب : فالكتاب فى الفهرسة الوصفية مجرد وجود مادى له عناصر تصفه : مؤلف ، وعنوان ، وطبعه ، وناشر ، وتاريخ نشر ، وصفحات ، وإيضاح ، وحجم ، وسلسلة ــ ثم محتويات ثم تعليقات ... الخ . ولايمكن تعميم قواعد الوصف بدقة قاطعة ، إلا إذا استثنينا بعض أنواع المواد للتبسيط أو التفصيل (كما فى الفهرسة الانتقائية) التى سبق الحديث عنها .

ومانقوله عن الكتب والنشرات والأطروحات (الرسائل الأكاديمية) يمكن أن ينسحب على مواد أخرى : كالخرائط والأفلام والميكروفيلم ... الخ .

أما فى الفهرسة الموضوعية فيوجد الآن من يشكك فى حتمية إلزام المكتبة بنفس الخطوات بالنسبة لكل كتاب ، أو بالنسبة لكل مجلة ... الخ . وإنما ظهر مايمكن أن نسميه بالفوارق النوعية :

فالكتب لاتتشابه فى طريقة معالجتها بالفهرسة الموضوعية ــ ولا أقصد بهذا فروق الموضوعات فيما بينها فهذه مفروغ منها ــ ولكن الفروق الجديدة التى أريد توكيدها هى : هل كل موضوع تصلح له رؤوس الموضوعات بالفهارس بنفس الدرجة من الأهمية ؟ أى هل رؤوس الموضوعات أداة تنتج نفس النتائج حين نستعملها بنفس الكفاية لعلوم مختلفة ؟

وهل كل مجال موضوعى تصلح له أرقام التصنيف على الكتب وفى بطاقات الفهارس بنفس الدرجة من الأهمية ؟ أى هل التصنيف ضرورى لكل كتاب وفى كل مجال ، أم تتفاوت ضرورة التصنيف بتفاوت المجالات الموضوعية ؟

ونفس الأسئلة بالنسبة لرؤوس الموضوعات :

- هل هناك أجزاء من المعرفة تتطلب رؤوس الموضوعات للكتابات فيها أكثر من غيرها ؟
- وهل هناك أجزاء من المعرفة يمكن فيها الاهتمام بالتصنيف وحده أكثر من الاهتمام برؤوس الموضوعات ؟
- وهل هناك أجزاء يكون التصنيف فيها مهما دق ، مضيعة للوقت والجهد والمال ؟

أى أن وسائل الإعداد البيبليوجرافى بالموضوع بدأت تتعرض للتقييم على أساس تفاوت الفاعلية بالنسبة لمجالات علمية موضوعية بعينها ــ ومن هنا تأتى ماأسميناها بالفوارق النوعية أى متى نؤكد رؤوس الموضوعات ، ومتى تؤكد التصنيف ؟ــ وذلك ليس على أساس أشكال المواد المفهرسة ولكن على أساس نوع المحتوى ومجاله التخصصى ، ومكانه من خريطة المعرفة .

فبعض الباحثين يحذرون من التبسيط فى الفهرسة ــ وخاصة الفهرسة الموضوعية ، لأن هذا قد يتعارض تعارضاً تاماً مع مصلحة البحث « فلنعن إذن بكل مايساعد البحث الموضوعى ولو كان ذلك يعنى شيئاً من الزيادة فى تكاليف الفهرسة سواء فى المال أو الجهد أو الوقت » : كإعادة فهرسة بعض المجموعات ، أو زيادة الفهرسة التحليلية لأجزاء من كتب أو نصوص فى أى شكل صدرت ، أو مراجعة شاملة لقوائمنا لرؤوس الموضوعات ولو استتبع ذلك تغييرات كبيرة فى الفهارس الحالية ببطاقاتها الموضوعية التى يتضح عدم جدواها .

وأكثر مايكون التمسك بالمراجعة والتوسع والتفصيل بل والتجديد فى إستعمال رؤوس الموضوعات حين تقع المواد العلمية المراد فهرستها فى مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانيات .

ففى مجالات مثل التاريخ ، أو الأدب ، أو الاقتصاد ، أو الاجتماع أو السياسة ، أو التربية ، قد يقتضى إعداد محاضرة واحدة تنقل المحاضر بين مواد متعددة ومنوعة وغير مقتصرة على مجال واحد بعينه من المجالات المتخصصة التى صنفنا بينها الكتب والمواد المكتبية . فالتصنيف إنما نشأ من أجل الكتب ، ولكن الكتب لم تؤلف من أجل التصنيف .

فنحن حين نقبل أحد نظم التصنيف ونطبقه فى مكتباتنا فمعنى ذلك أننا ارتضينا تجزىء مجموعاتنا وفقاً للفلسفة التى أملت ذلك التصنيف : فلسفة تستهدف تبويب المعرفة بشكل ما . ولكن ليس هذا التبويب ولا هذا التجزىء ملزماً للباحث باختيار خط سير بالذات حين يتناول هو البحث ــ أى حين تكون طبيعة البحث هى التجميع والربط ، أى عملية إنشاء وخلق كل متكامل من مواد قد لاتبدو صلتها ببعضها البعض من أول الأمر .

فاخصائى العلوم السياسية وإخصائى الاقتصاد كلاهما فى حاجة إلى مواد منوعة جداً (هذا إذا لم يقصر أيهما نفسه على مجال ضيق ويلزم نفسه به) . أما عن عالم الاجتماع بكل الحدود غير الواضحة لتخصصه ، وبكل المرونة والتطور والتبديل السريع لمصطلحات علمه ــ فلا ندرى كيف يتيسر له أن يصل بنجاح إلى كل ماقد يعن له البحث عنه فى المكتبة خلال فهارسها إلا إذا عنينا بتطويرها إلى أدوات فعالة لاختزان واسترجاع المعلومات بكفاية عالية .

إذن فاتساع المدى أمام أخصائى العلوم الاجتماعية (إقتصاد ــ وسياسة ــ واجتماع ــ وتاريخ ــ وتربية ــ وقانون ــ وتراث شعبى ــ وأنثروبولوجيا) ، واتساع المدى كذلك أمام اخصائى الدراسات الإنسانية (أدب ــ ولغة ــ وفن ــ وفلسفة ــ ودين ...) هذا وحده يكفى بإقناعنا بضرورة تدبير البطاقات الموضوعية بوفرة في الفهارس .

ولعلنا نجد فى هذه الأمثلة رداً حاسماً على دعاوى القائلين بأن « الباحث مادام اخصائياً فى مادته فهو إما أن يعرف من تلقاء نفسه المؤلفات التى تلزمه فى مجاله ، أو على الأقل يجد فى إمكانه اكتشاف مايريده منها بالرجوع إلى البيبليوجرافيات والكشافات المتخصصة » ــ وهذا إدعاء غير صحيح فى حالات كثيرة ــ لأن البيبليوجرافية

الموضوعية والكشافات كلاهما يعمدان إلى تضييق المجال وتخصيصه أولاً حتى يسهل تناوله متجانساً بقدر الإمكان ــ كلاهما يقصران جهدهما على التحديد والاختيار . هذا على حين أن طبيعة البحث الكاشف فى العلوم الاجتماعية وفى الدراسات الإنسانية تخرجه عادة (أى البحث) عن الحدود المؤقتة والمرنة التى وصل إليها ولايلبث أن يعبرها فى خطوة نحو آفاق تخلقها حاجاته اليومية . فالأدب قد يدفع الباحث فيه إلى القراءة فى موضوعات تمسه من قريب فى مجالات الاقتصاد أو التاريخ أو السياسة أو الفن أو اللغة .ــ والفن قد يدفع بالباحث فيه إلى مجالات مشابهة ، والفلسفة تعكس بل وتستوجب أحياناً دراسات فى الاجتماع أو الدين أو علم النفس ... وهكذا .

فحالما يلقى الباحث بدلوه تتسع من حوله دوائر تتبعها دوائر تتسع وتتسع فتذهب به بعيداً فى مجالات الجمع والاستقصاء والتحقيق ــ وهكذا تأتيه المعلومات واحدة تجر خلفها آحاداً ، وهذه تشير من ورائها إلى عشرات يتعين عليه أن يتابعها وأن يتبينها ويختار منها بعد أن يحققها وهلم جرا .

ونحن لاننكر أن الكثير من مواقف البحث المنظم قد أمكن متابعتها خلال استعمال الكشافات والببليوجرافيات المطبوعة ، أو خلال الغوص فى مجموعات من الصحف القديمة ، أو خلال فحص مجموعات من الوثائق أو المخطوطات . ولكن مع ذلك سوف نجد أن بعض مايكشف عنه الباحثون إنما جاء بمحض الصدفة التى جمعتهم بالمادة التى كشفوا عنها عن غير قصد ــ بمعنى أن الباحث قد لايدرى مقدماً نوع المعلومات التى يمكن أن تعترض سبيله عند المنعطف التالى من طريقه المتعرج ، وهنا قد لاتكفى أى قائمة ببليوجرافية جمعت من قبل فى إلزامه بالمحافظة على خط سير مرسوم من بادىء الأمر .

وهنا لابد له من الإلتجاء إلى وسيلة يأمل أن تحقق له ماأريد لها أصلاً أن تحققه وهى البطاقات الموضوعية فى الفهرس العام للمكتبة . فالفهارس الموضوعية يجب أن تهيىء للقارىء الباحث وللقارىء الدارس كل امكانيات الاعتماد عليها داخل المكتبة .

ونعدد فيما يلى بعض هذه الإمكانيات :

١ ــ ربما أتيحت للفهرس الموضوعى فى إحدى المكتبات فرص محلية غير عادية ، أو ربما فرضت عليه (أى الفهرس) إلتزامات محلية غير عادية حملته على أن يشمل

تجميعاً بيبليوجرافياً مكتملاً أو أقرب إلى الاكتمال فى موضوع بعينه . إذن فالفهرس فى هذه الحالة يصبح بيبلوجرافية موضوعية مفصلة .

٢ ــ على الفهرس أن ينجح فى تفتيت معظم الموضوعات أمام من يجهل كيف يجد طريقه فيها ــ وهنا تأتى أهمية إحالات « انظر أيضاً » لربط موضوع بمتعلقاته ، أو تأتى أهمية بطاقات التعريف الشارح لحدود معنى الرأس المستعمل .

٣ ــ على الفهرس أن ينجح فى تقديم مفاتيح البحث إلى الباحث على شكل مؤلفات وتجميعات بيبليوجرافية تؤدى به فى النهاية إلى تغطية جوانب موضوعه تغطية كافية . إذن فالفهرس هنا دليل لأدلة ، ــ وبيبليوجرافيا لبيبليوجرافيات .

٤ ــ على الفهرس الموضوعى أن يجمع معاً مصادر ومطبوعات الموضوع الواحد تحت أسهل وأوضح رأس يمكن أن يفهمه من بين القراء من لم يتعمق فى دراسة ذلك الموضوع ، ومن لم يدرس تفصيلا وسائل اختيار رؤوس الموضوعات أو تجزيئاتها أو تعقيداتها فى المكتبات . وعلى ذلك فلتستعمل رؤوس موضوعات سهلة ومشابهة للألفاظ الجارية على ألسنة الجميع .

نعم : ربما كان من الصعوبة بمكان متابعة الألفاظ الدارجة أو حتى الجارية ــ ولذلك كان واضعو رؤوس الموضوعات يلتزمون شيئاً من التحفظ فى تغيير تسمياتهم للموضوعات المتجددة والمتطورة ، لأن التغيير يستتبع تعديل وتصحيح عدد من البطاقات فى الفهارس فى كل مرة يتقرر فيها تبديل رأس موضوع بطل استعماله ، وإحلال غيره وجد أنه أدق منه وأكثر دلالة ، أو أحدث دلالة . ولكن التحفظ شىء ، والجمود شىء آخر . ولاشك أن الإهمال فى تخير رؤوس الموضوعات التى تناسب احتياجات الباحث أو الأخصائى ، أو تناسب احتياجات القارىء العادى ، ــ مثل هذا الإهمال إنما يدفن الكتاب فى الفهرس بدلا من أن يدل عليه .

وربما أمكن تدبير بعض المال الإضافى والوقت الإضافى اللذين يتطلبهما تحسين مستويات الفهرسة الموضوعية (برؤوس الموضوعات المرتبة هجائياً بالفهارس) فى مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانيات ــ ، وذلك خلال إقتطاع بعض مايتكلفه تصنيف المواد فى هذه المجالات . فالتاريخ مثلا نعتبره من المواد المبعثرة فى كل مكان داخل المكتبة ــ فى مطبوعات الجمعيات العلمية ، وفى سلاسل تنشرها الجامعات ، وفى

التراجم ، وفى الوثائق ، وفى المراجع ، وفى المطبوعات الحكومية .. الخ . فربما أمكن مثلا جمع الكتب على رفوف المخازن فى تجزيئات (أى فى تصنيفات) أقل دقة ، وربما أدى ذلك إلى إشكالات من نوع ماعند البحث عن كتب بعينها . ولكن هل يمكن حقاً أن ننتظر من أرقام التصنيف وتوزيعاتها الدقيقة فى مجالات العلوم الاجتماعية ، والدراسات الإنسانية ، أن تسعف قراء كثيرين داخل مكتبة تحوى مئات الألوف من المجلدات فى هذه المجالات ؟

لعل من مصلحتنا إذن أن نوجه جهودنا ومخصصاتنا المالية وكذلك جهود الإخصائيين ووقتهم بمكتباتنا نحو الإكثار من الفهرسة الموضوعية ورفع مستوياتها وتطبيقاتها فى رؤوس الموضوعات المرتبة هجائياً بالفهارس[1] .

ثالثاً – المعالجة النوعية فى التصنيف :

مما يدعو إلى التفكير أن مجرد وجود نظم تصنيف متعددة قد يوحى لبعض الناس أن تعددها إنما يدل على وجود نقص مافى كل واحد منها لو أنه أخذ به دون غيره . ويبدو لنا أن التصانيف الموجودة فعلا عرضة لمثل هذا التشكيك فى مدى صلاحيتها للتطبيق فى مجالات العلوم (بحتة وتطبيقية) بسبب التطور السريع فى نواح جديدة للبحث العلمى ، ومن ثم فى حصيلة المعرفة العلمية المتخصصة . فالكشوف الجديدة فى نطاق العلوم البحتة قد خلقت صلات لم تكن معروفة من قبل بين مجالات عوملت فيما مضى على أنها مستقلة بعضها عن الآخر . ومثال ذلك مجالات : الطبيعة (الفيزياء) ، والكيمياء ، والأحياء . وقد تطورت تلك الصلات واتسعت بحيث أصبحت تغطى الآن مايمكن اعتباره مجالات جديدة تقف بين بين ـــ فهى تستوعب قطاعات كبيرة من المجالات التى نشأت عنها فاقتطعت منها الشىء الكثير ، ومن هذه المجالات الجديدة مثلاً (الكيمياء الحيوية) .

---

(١) لأجل الاطلاع على أكثر المحاولات العربية جدية فى إنشاء قائمة رؤوس موضوعات مقننة . انظر رسالة الدكتوراه والآتى بيانها والتى قدمت إلى كلية الآداب ـــ جامعة القاهرة ـــ قسم المكتبات ، سنة ١٩٧٥ ـــ وأجيزت تحت إشراف مؤلف هذا الكتاب بمرتبة الشرف الأولى

محمد فتحى عبد الهادى : إنشاء قائمة رؤوس موضوعات عربية فى العلوم الاجتماعية ، مع مسح ميدانى لتقنينها على أسس نظرية وتجريبية فى مجلدين : المجلد الأول دراسة تشمل ٣٨١ صفحة والمجلد الثانى القائمة وتشغل ١٩٦ صفحة .

فهى تعالج على أساس كيميائى أنسجة وخلايا وعصارات الأجسام الحية فتربط بذلك بين علم الكيمياء من جهة وعلم الأحياء (التاريخ الطبيعى) من جهة أخرى ــ مؤثرة بذلك فى معرفتنا بعلم النبات وعلم الحيوان ، ومن الناحية التطبيقية تؤثر فى تطورات الطب والصيدلة ، والتجارب الزراعية والمخصبات والصناعات الزراعية وحفظ الأغذية والتعليب ، ودبغ الجلود وصناعة الأصباغ ... الخ . وأن بعض التصانيف القائمة فعلا لم تقدر على متابعة مثل هذا التطور فتعزل هذا المجال الجديد بل تتركه مشتتاً بين تجزيئاتها القديمة فبعض المباحث الخاصة بالكيمياء الحيوية لازالت تدخل فى الكيمياء ، وبعضها لازالت تدخل تحت رقم الفسيولوجيا فى علم النبات ، وبعضها لازالت تتبع الأرقام العامة لعلم الحياة .

إذن فإحدى المشكلات الأساسية عند فهرسة المطبوعات العلمية الجديدة هى صعوبة التوفيق بين التصانيف (التى لابد لها من أن تثبت لمدة طالت أو قصرت حتى تتفق مع ماتريده المكتبة لفهارسها ولمجموعاتها من استقرار نسبى) ، صعوبة التوفيق بين هذه التصانيف وبين التغييرات الرئيسية التى يخلقها اتجاه البحث العلمى فى نطاق جديد مشكلا بذلك مجالات جديدة .

وفوق ذلك قد يجد المفهرس نفسه عاجزاً عن ملاحقة مايجد من مصطلحات علمية يتعين على العلماء والباحثين أنفسهم أن يصوغوها ليطلقوها على ظواهر جديدة كشفوا عنها ، أو على تفسيرات جديدة وصلوا إليها . ــ هذا على الرغم مما تحتاط له مكتبات البحث حين تختار مفهرسيها من ذوى الإلمام بالعلوم الطبيعية ، أو حتى من ذوى التخصص في بعض فروعها . ولذلك لم يعد مستغرباً أن نجد كتابين فى العلوم يتشابهان فى المحتوى الموضوعى ولكن يختلف عنوان أحدهما عن الآخر إختلافاً بيناً ، فتكون النتيجة عند التصنيف هى المباعدة بينهما على رفوف المكتبة نتيجة لإساءة فهم ما تعنيه المصطلحات المستخدمة فى تسمية أحدهما أو كليهما ــ بل والأسوأ من ذلك أن يتشتتا أيضاً تحت رأسى موضوعين متباعدين فى الفهرس العام بالمكتبة .

ومع ذلك فهناك وسيلة يستطيع بها الباحث والعالم أن يتغلبا على العقبات التى يضعها فى طريقهما نظام تصنيف قديم أو جامد ، أو يتسبب عنها نقص فى معلومات المفهرس . هذه الوسيلة هى التعرف عن كثب إلى جزء كبير من رفوف المكتبة المخصصة لمجالات متصلة بمجال بحث كل منهما . ولكن لن تتيسر هذه الوسيلة إلا إذا توفر التصنيف

الجيد ، والتطبيق الجيد لذلك التصنيف بحيث يجمع المتشابه معاً ـــ وهنا يصبح الوصول السهل للرفوف ، والتعرف عن كثب على محتوياتها عملاً مجدياً ، فلا نكتفى بجعل الرفوف المفتوحة أو مجرد الوصول للمجموعات فى المخازن بديلا يعوضنا عن رداءة التصنيف حين تطبق المكتبة فعلا تصنيفاً رديئاً .

وإن ماذكرناه الآن عن التصنيف ينطبق أيضاً إلى حد بعيد على الفهرس الموضوعى الهجائى بالرؤوس ، ولكن مع فارق بسيط وهو أن التصنيف فى مجال العلوم البحتة والتطبيقية يمثل عملية أساسية ، بينما قيمة الفهرس الموضوعى الهجائى للباحث فى هذا المجال مشكوك فيها . هذا على الرغم من أن المكتبات التى يفرض عليها كبر حجمها عدم السماح للقراء بالدخول إلى مخازنها سوف تضطر إلى الاعتماد أساساً على الفهرس الموضوعى بوصفه بديلاً للتصنيف فى توصيل القارىء إلى المواد التى يبحث عنها . وأكثر مايكون ذلك إنطباقاً على المكتبات التى لم تصنف مجموعاتها بفعالية كافية ، أو صنفت ولكن بدون كفاية نوعية فى النتائج كما تمثلها الفهارس أو تمثلها الرفوف .

وفوق هذا سوف نجد فى مجال العلوم أن التجزيئات الدقيقة التى جمعت تحتها محتويات الكشافات والمستخلصات مثل :

- Chemical Abstracts; Biological Abstracts; Zoological Record.
- Index Medicus; Engineering Index; Bibliography of Agriculture.

..... وغيرها من الأدوات المشابهة لها قيمة – بالنسبة للباحث فى مجال العلوم – أعلى بكثير من مجرد الاطلاع على بطاقات رؤوس الموضوعات فى فهارس المكتبة . وهذا يرجع أساساً إلى عناية هذه الأدوات البيبليوجرافية بتحليل محتويات المجلات العلمية – وهذه بالطبع لها الأهمية الأولى فى مجالات العلوم سواء منها البحتة أو التطبيقية . ومع ذلك فقد توجد بعض مجالات علمية لم تحظ بصدور كشافات أو مستخلصات لها من القوة مثل ما للأدوات التى ذكرتها الآن وربما كان من الأوفق بالنسبة لهذه المجالات (المحرومة من أدوات التكشيف والاستخلاص الجيدة) أن تتوسع المكتبة حيالها فى الفهرسة الموضوعية إلى حد تغطية مالم تغطه من أجلنا الأدوات البيبليوجرافية المطبوعة . أما بالنسبة للمجالات الأخرى التى نقتنع فيها بكفاية هذه الأدوات البيبليوجرافية الجاهزة فإن من الأوفق أن تفكر المكتبات فى الحد مما تقوم به من فهرسة موضوعية بالألفاظ وهناك من يرى أن الوقت الذى يبذل فى اختيار رؤوس موضوعات وفى إنشاء بطاقات

موضوعية قليلة الجدوى (وذلك على أساس ما بيناه من ضآلة الاستعمالات التى تتعرض لها ، بل وربما ضآلة النفع الذى يمكن أن تحققه فى مجالات العلوم البحتة والتطبيقية) – هذا الوقت وهذا الجهد يمكن استغلالهما بشكل أجدى فى تصنيف محتويات المكتبة وخاصة المقتنيات الجديدة ، ثم الأعلام عنها فى قوائم توزعها المكتبة على كل من يهمه أمر ملاحقة الجديد مما يضاف فى هذه المجالات العلمية المتخصصة .

وهذا الاتجاه إذا صاحبته الفهرسة التحليلية إلى أقصى مداه فسوف نصل بها أو تصل هى بنا إلى خدمات التكشيف والاستخلاص التى بدأتها المكتبات المتخصصة ثم أخذتها عنها لتبلورها وتعمقها مراكز التوثيق – كما سنرى فى بعض الفصول التالية من هذا الكتاب .

وهذه العناية بسهولة وصول الباحث للمجموعات ، وبسهولة تجميع هذه المجموعات فى قطاعاتها الموضوعية السليمة (أى بسهولة تصنيفها) ، وبسهولة توثيقها ببليوجرافياً بقصد عرضها وهى ما زالت حديثة لتنشيط الاستعمال والوصول به إلى أقصى درجات الكفاية ،– فالعناية بهذا كله قد تعنى ضرورة إعادة تصنيف مواد كثيرة فى مكتبات علمية متخصصة ، مع ما يعنيه هذا من تكاليف كثيرة قد لا تقل ضخامة عن تكاليف إعداد المواد عند بدء حصول المكتبة عليها من قبل . ولكن إذا كان هذا هو السبيل الوحيد إلى المعالجة النوعية الكافية لبعض قطاعات المعرفة التى شتتها من قبل انعدام الدراية الحاذقة من جانب المفهرسين بها وبما تعنيه تخصصاتها العلمية – إذن فلا مناص من قبول هذا السبيل واستكمال هذه المعالجة ، حتى لا تصبح مقتنياتها فى حكم المبعثرة ومن ثم فى حكم المفقودة .

ولكن إذا أكدنا أهمية التصنيف هنا ، فهل سوف نقنع برقم تصنيف بسيط لكل مجلد أو لكل مطبوع ، أم سوف نحاول تفصيل الرقم بحيث نبرز علاقات منوعة وليس فقط موضوعاً واحداً ؟ هل نعدد أرقام التصنيف للمطبوع الواحد بحيث نربطه بكل ما يمكن أن يضمه من موضوعات ومباحث ؟ هل ينال الكتاب بين يدى المصنف أكثر من رقم تصنيف فنبرز بذلك أكثر من رابطة فيغنينا هذا إلى حد بعيد عن تعدد رؤوس الموضوعات ؟ وليس فى هذا الرأى الأخير خروجاً كبيراً عن المألوف فهناك سابقة جيدة وناجحة فى الفهارس المصنفة للمكتبة المركزية لجامعة القاهرة حين كانت تتبع تصنيف ديوى العشرى وتسمح بإعطاء الكتاب الواحد أكثر من رقم تصنيف واحد طالما أن

طبيعة محتواه تستوجب ذلك – وكانت تعتبر هذا نوعاً من تعدد وجهات النظر بالنسبة له فى الفهرس المصنف ، هذا بينما الكتاب نفسه يتخذ مكانه على الرفوف وفقاً لرقم واحد فقط طبعاً – ولم يكن من المتعذر إظهار الرقم الذى صف به الكتاب على الرفوف برمز خاص وهو وضع خط تحته .

ثم نعود فنسأل : ما إمكانيات التصنيف التحليلى التركيبى بكل أبحاثه وتجديداته الحديثة فى إبراز العلاقات المتعددة للمؤلف أو للمطبوع أو للوعاء المعرف الفرد عند تناوله بالتخصيص ؟ هذه كلها حلول ممكنة للاختزان والاسترجاع التقليدى لمقتنيات المكتبة بوصفها مصادر للمعلومات .

رابعاً – الفهرسة التحليلية :

وهى الإشارة إلى نص داخل نص ـــ مثل تحديد مكان الفصل داخل الكتاب ـــ أو أن نخص بالاهتمام مقالا داخل مجلة ـــ أو بحثاً داخل مجموعة بحوث نشرت وجلدت معاً ـــ أو نحيل إلى قصاصة اقتطعت من مجلة أو من جريدة .

فالفهرسة التحليلية تعنى بالإشارة إلى مثل هذا النص مع تخصيصه فى مدخل بالمؤلف (مؤلف الفصل أو المقال أو البحث) ، أو مدخل بالعنوان ثم تحاول الفهرسة التحليلية اتباع النص موضوعياً لواحد أو أكثر من رؤوس الموضوعات ، أو لواحد أو أكثر من أرقام التصنيف .

هذا العمق فى التحليل والتخير ، وهذا الإصرار على التخصيص (سواء أكان وصفياً أم موضوعياً) يمثل ضرورة جوهرية إذا كنا حريصين على الدقة والاكتمال فى المعالجة الوصفية ، والمعالجة الموضوعية لمواد شاءت ظروف نشرها ألا تصدر مستقلة ، وإنما تضمنها واحتواها وجود أشمل منها ـــ فجاءت نصاً فى داخل نص .

وليس هناك مايمنع من إنشاء بطاقات تحليلية موضوعية لمقالات الدوريات وتضم بدورها إلى الفهرس العام للمكتبة . وبطبيعة الحال لن يعنينا فى هذا الصدد أن نحلل محتويات الدوريات التى تضمها فعلا كشافات مطبوعة ، بل المهم هو وجود مقالات لها قيمتها جاءت فى دوريات إضافية لا تضمها الكشافات التى قد نحصل عليها بانتظام ، وكذلك وجود بحوث أو كتيبات أو حتى كتب تصدر على شكل سلاسل فتعامل

بالمكتبة معاملة المسلسلات فلا يحتويها فهرس الكتب ــ هذا بينما لاتحلل محتوياتها موضوعياً أى فهارس أو كشافات مطبوعة فى داخل المكتبة .

والمثل يمكن أن يقال عن البطاقات التحليلية الموضوعية لمطبوعات الجمعيات العلمية :ــ ومنها التقاويم وأعمال السنة ، وإنجازاتها ، ومطبوعات مؤتمراتها ... الخ . وفى هذه الحالات لايمكن القطع بقواعد بعينها تطبق تطبيقاً أعمى بل الأساس هو القيمة العلمية للمادة المفهرسة هل نحللها أم لا ؟ كما أن إثراء محتويات المكتبات الصغيرة قد يساعد عليه تحليل هذه المحتويات بحيث تصل إلى أقصى درجات الكفاية فى العطاء : مثلاً مداخل تحليلية للخرائط المنشورة أصلا داخل الكتب الموجودة بالمكتبة ، أو للببليوجرافيات التى لم تنشر منفصلة ولكنها مع ذلك قد ترضى مطلباً لباحث ، أو للإحصائيات من داخل نشرة أو تقرير .

إذن فنحن فى حاجة إلى مزيد من المران على هذه العمليات التكشيفية وخاصة فى حالات الرغبة فى التجميع الموضوعى الأكمل والأدق الذى تطالبنا به (وبإلحاح) حاجات الباحث داخل تخصصه . فالكتاب المكتمل كيان مركب قد يخفى من المعلومات التفصيلية مالا سبيل إلى إظهاره إلا بالتحليل .

كانت الرغبة فى دقة الإستدلال هى التى أدت إلى ظهور الفهرسة التحليلية بالموضوع ــ وهنا نجد البدايات البسيطة ، ولكنها البدايات الحقيقية لعمليات التوثيق الضخمة التى تتم حالياً فى مراكز التوثيق .

* * *

والآن وقد عرضنا للفهارس والإمكانيات الجدية فى استخدامها مصادر لاختزان واسترجاع المعلومات عما تملكه المكتبة من أجل القارىء ــ ننتقل إلى خط تقليدى آخر لاختزان واسترجاع المعلومات على إطلاقها سواء داخل المكتبات أو فى خارجها ، وسواء أكانت معلومات بيبليوجرافية أم غير بيبليوجرافية ــ وأعنى بذلك كتب المراجع التى سوف أعرض فى الفصلين التاليين فئاتها فى دراسة شاملة .